السودان

يكفل الدستور الوطني المؤقت حرية العبادة في جميع أنحاء البلد. ولكن الدستور المؤقت كرس الشريعة كمصدر للتشريعات في الشمال كما أن القوانين والسياسات الرسمية لحكومة الوحدة الوطنية تدعم الإسلام في الشمال. ويكفل دستور جنوب السودان الحرية الدينية في الجنوب، وقد ساهمت قوانين وسياسات حكومة جنوب السودان الأخرى في الممارسة الحرة بشكل عام للشعائر الدينية.

ورغم أن حكومة الوحدة الوطنية لم تقم، بشكل عام، بفرض أشد قيودها صرامة على الحرية الدينية بفعالية، فإنها لم تحترم عموماً التعددية الدينية في الشمال. واحترمت حكومة جنوب السودان بشكل عام الحرية الدينية في ولايات الجنوب العشرة. ولم يكن هناك أي تغير في مدى احترام كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وردت بعض التقارير بوجود تمييز وسوء معاملة من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني والعقيدة أو ممارسة الشعائر، وظل التحيز الديني منتشراً في جميع أنحاء البلد.

تناقش حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع المسؤولين الحكوميين ضمن سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. وما فتئ وزراء الخارجية يصنفون السودان سنوياً منذ عام 1999 كبلد يبعث على قلق خاص بموجب قانون الحرية الدينية للانتهاكات الخطيرة بشكل خاص للحرية الدينية. وكان أحدث تصنيف في 16 كانون الثاني/يناير، 2009.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ مساحة البلد 967,500 ميل مربع ويبلغ عدد سكانه 41,1 مليون نسمة. ويعيش حوالى أربعة أخماس السكان في ولايات الشمال الخمسة عشر وهم عموماً مجموعات سامية ناطقة باللغة العربية. أما الخمس الباقي من السكان فيعيش في الجنوب وهو في معظمه قبائل نيلية (نسبة إلى نهر النيل).

وتقدر نسبة المسلمين من السكان بـ70 بالمائة. ويشكل الإسلام الديانة السائدة في الشمال. وجميع المسلمين تقريباً من السنة، رغم وجود فوارق مهمة بين أتباع المدارس الفكرية السنية المختلفة، وخاصة بين الأخويات (الطرق) الصوفية.

وتقدر نسبة من يدينون بالمعتقدات المحلية (الأرواحية) المنتشرة في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد بحوالى 25 بالمائة. وفي حين تم تعميد بعض أتباع الديانات الأرواحية إلا أنهم إما لا يعرّفون على أنفسهم بأنهم مسيحيون أو أنهم يمارسون خليطاً من الشعائر المسيحية والأرواحية.

ويشكل المسيحيون ثالث أكبر مجموعة دينية، وهم يتمركزون عادة في الجنوب وفي جبال النوبة. كما يوجد في الخرطوم عدد لا يستهان به من المسيحيين، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى النزوح أثناء الحرب الأهلية الطويلة. وتقدر الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في السودان والكنائس الأسقفية في السودان عدد أتباعها المعمدين بحوالى ستة ملايين شخص وخمسة ملايين شخص، وإن كان عدد من يصلون في الكنائس بشكل منتظم أقل من ذلك بكثير.

وهناك مجموعات صغيرة العدد ولكنها موجودة منذ فترة طويلة من المسيحيين الأرثوذكس في الخرطوم وغيرها من المدن الشمالية، بينها مجموعات من أتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية. كما توجد في الخرطوم وفي شرق البلد مجموعات من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية والكنيسة الأرثوذكسية الإريترية، معظمهم من اللاجئين والنازحين. وتضم المجموعات المسيحية الأخرى التي تنتمي إليها أعداد أصغر من السكان كلا من كنيسة إفريقيا الداخلية والكنيسة (الرسولية) الأرمنية وكنيسة المسيح السودانية وكنيسة السودان الداخلية وشهود يهوه والكنيسة الخمسينية السودانية (في الجنوب)، وكنيسة الأدفنتست السبتيين السودانية.

ويلعب الدين دوراً بارزاً في نظام التحالفات السياسية المعقد. وقد هيمن المسلمون الشماليون على النظام السياسي والاقتصادي منذ الاستقلال في 1956. وقامت حكومة الوحدة الوطنية، منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، بتعيين مسلمين ومسيحيين أيضاً في المناصب الحكومية الرفيعة.

وتتلقى القوة السياسية المهيمنة في البلد، حزب المؤتمر الوطني، الدعم من المسلمين العرب المحافظين في الشمال. أما أحزاب المعارضة الشمالية فتتلقى الدعم من الأخويات الصوفية المختلفة: ويرتبط حزب الأمة بصلات وثيقة مع أتباع الطريقة الصوفية الأنصارية من العرب، بينما يرتبط الحزب الاتحادي الديمقراطي بالطريقة الخاتمية. وتضم أحزاب المعارضة في عضويتها عادة مسلمين من غير العرب من المناطق الشمالية والشرقية ومن منطقة دارفور.

وقد أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان، عقب الحرب الأهلية، القوة السياسية المهيمنة في الجنوب وهي الشريك الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنية. وتتلقى الحركة الشعبية لتحرير السودان الدعم من مسيحيي الجنوب وإن كانت تتعاطى بشكل منتظم مع أحزاب المعارضة المسلمة والمجموعات المتمردة في دار فور وفي شرق البلد.

القسم الثاني: مدى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يكفل الدستور الوطني المؤقت الحرية الدينية في جميع أنحاء البلد، إلا أن هناك تبايناً بين الشمال والجنوب في طريقة معاملة الأقليات الدينية. وقد أبقى الدستور الوطني المؤقت على الشريعة كمصدر للتشريع في الشمال. ويكفل دستور جنوب السودان الحرية الدينية، وقد ساهمت قوانين وسياسات حكومة جنوب السودان في الممارسة الحرة عموماً للشعائر الدينية. ويحظر كل من الدستور الوطني المؤقت ودستور جنوب السودان أيضاً الاعتراف بأي حزب سياسي يقوم بالتمييز على أساس الدين. ولا توجد وسائل قانونية لمعالجة الانتهاكات الدستورية للحرية الدينية التي ترتكبها الحكومة أو جهات خاصة.

ورغم أنه لا توجد عقوبة تُنزل بمن يتحول عن دين آخر إلى الإسلام، فإن عقوبة التحول عن الإسلام إلى دين آخر هي السجن وحتى الإعدام في الشمال؛ ولكن حكومة الوحدة الوطنية لم تنفذ أي حكم بالإعدام بسبب الردة أو الارتداد عن الإسلام.

وعقوبة التجديف والافتراء على الإسلام هي السجن في الشمال، وإن كانت هذه القيود لا تطبق إلا في حالات نادرة. وتخضع السلطات في الشمال المتحولين عن الإسلام في بعض الأحيان للتدقيق الشديد في أمرهم وللنبذ أو التخويف، أو تشجعهم على مغادرة البلد. أما في الجنوب، فلا توجد أي عقوبات على الكفر والتجديف أو إهانة الأديان، وعمليات التبشير والدعوة إلى التحول عن الدين واعتناق دين آخر أمر شائع.

وقد ضمّنت حكومة الوحدة الوطنية القوانين الجزائية والمدنية أوجهاً محدودة من الشريعة، مع جعل العقوبة متوقفة على دين المتهم. فعلى سبيل المثال، عقوبة شرب الخمر هي 40 جلدة للمسلم و20 جلدة لغير المسلم.

وتدعم حكومة الوحدة الوطنية الإسلام من خلال توفير التمويل لتشييد المساجد في جميع أنحاء البلد. كما تمارس حكومة الوحدة الوطنية نفوذاً على الهيئات الإسلامية القائمة من خلال الاحتفاظ بحق تعيين الأئمة في مناصبهم وطردهم منها في معظم المساجد في الشمال.

وفي الشمال، تعتبر حكومة الوحدة الوطنية الأعياد الدينية التالية أعياداً وطنية: عيد المولد النبوي الشريف، عيد الفصح القبطي، الإسراء والمعراج، عيد الفطر، عيد الأضحى، رأس السنة الهجرية، وعيد الميلاد. أما في الجنوب فتعتبر حكومة جنوب السودان الأعياد المسيحية التقليدية أعياداً وطنية ولكنها لا تعتبر الأعياد الإسلامية كذلك.

يفرض القانون على المجموعات الدينية تسجيل نفسها لدى حكومة الوحدة الوطنية كمنظمات غير حكومية، إلا أن الحكومة لا تنفذ هذا المتطلب. ويتعين على المنظمات الدينية تسجيل نفسها كمنظمات غير حكومية وغير ربحية كي تتسنى لها المطالبة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات. ويتعين على جميع المجموعات الدينية أيضاً الحصول على أذون من وزارة الإرشاد والأوقاف القومية ووزارة التخطيط العمراني في الولاية [التي توجد فيها] ومكتب التخطيط المحلي قبل القيام بتشييد أماكن عبادة جديدة.

وتحد عقوبات الشريعة الخاصة بالارتداد عن الإسلام التي تتضمنها مجموعة القوانين من نشاطات التبشير المسيحية في الشمال. وكان من المعتاد أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بتأخير إصدار تأشيرات الدخول للأجانب من أعضاء المنظمات الدينية الدولية لفترات طويلة. أما حكومة جنوب السودان فلا تقيد وجود المبشرين الأجانب ولا تفرض عليهم تسجيل أنفسهم.

كان على جميع المداس في الشمال، بناء على المنهاج الدراسي الذي تفرضه الدولة، تعليم الدين الإسلامي من صف الحضانة وحتى انتهاء الدراسة الجامعية. ويتعين أن يتم تدريس جميع المواد باللغة العربية، وإن كان من المسموح تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. ولا يفرض على المدارس الحكومية الرسمية توفير دروس دينية لغير المسلمين، ويسمح بعضها لغير المسلمين بعدم حضور دروس الدين الإسلامي. كما يتعين على المدارس الخاصة توظيف أستاذ خاص لتعليم الدين الإسلامي، حتى في المدارس المسيحية. وقد اعتبر الزعماء المسيحيون هذه المتطلبات أموراً تزيد من تفاقم المشاكل في العلاقة بين الأكثرية المسلمة والأقلية المسيحية وتزيد من تهميش مكانة المسيحيين في المجتمع الشمالي.

تعتمد الحكومة ومؤسسات الأعمال في الشمال أسبوع العمل الإسلامي الذي يعتبر يوم الجمعة يوم عطلة للصلاة. ويفرض القانون على أرباب العمل منح الموظفين المسيحيين ساعتين قبل الساعة العاشرة يوم الأحد للأغراض الدينية. ولكن الكثير من أصحاب العمل لم يذعنوا في الواقع العملي للقانون، ولم تكن هناك وسائل

قانونية لإلزامهم بذلك. وتفتح المدارس أبوابها يوم الأحد ولا يعفى التلاميذ المسيحيون من حضور الصفوف. وبدل ذلك، يؤدي معظم المسيحيين شعائر الصلاة يوم الجمعة أو السبت أو الأحد مساء.

وتمارس مكاتب حكومة جنوب السودان ومؤسسات الأعمال في الجنوب أعمالها ضمن أسبوع عمل يبدأ يوم الاثنين وينتهي مساء الجمعة، معتبرة يوم الأحد يوم عطلة دينية. ولا يمنح أرباب العمل في الجنوب عموماً ساعتي عطلة دينية للموظفين المسلمين يوم الجمعة وفقاً لما ينص عليه القانون الوطني. وتفتح المدارس في الجنوب أبوابها يوم الجمعة ولا يعفى التلامذة المسلمون من حضور الصفوف.

وفرت مفوضية مراعاة حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية منتدى للتحاور حول قضايا الحرية الدينية. وتؤمن المفوضية آلية لمعالجة قضايا كتلك التي تدور حول اعتقال أشخاص غير مسلمين لخرقهم قوانين الشريعة.

القيود على الحرية الدينية

رغم أن حكومة الوحدة الوطنية لم تقم، بشكل عام، بتطبيق أكثر قيودها تشدداً وصرامة على الحرية الدينية بفعالية، إلا أنها لم تحترم، بشكل عام، التعددية الدينية في الشمال. أما حكومة جنوب السودان فقد احترمت، بشكل عام، الحرية الدينية في الولايات الجنوبية العشرة. ولم يكن هناك أي تغيير في مدى احترام كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وقد قيدت حكومة الوحدة الوطنية دخول الأجانب إلى البلد خصيصاً لغرض التنصير، ولكنها سمحت للزعماء المسيحيين الأجانب بدخول البلد لدعم رعاياهم السودانيين، كزيارة القس فرانكلين غراهام إلى دار فور في نيسان/أبريل، 2009. وقامت لجنة الشؤون الإنسانية بطرد العمال الأجانب في منظمات الإغاثة الدولية من البلد بشكل روتيني، رغم أنه كانت لعدة منظمات مساعدة مسيحية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها نشاطات واسعة في مختلف أنحاء الشمال. .

ويحابي حزب المؤتمر الوطني الحاكم، الذي يشكل المسلمون أغلبيته الساحقة، أبناء عصبته السياسية والقبلية. ويتم بصورة منتظمة إقصاء أعضاء أحزاب المعارضة السياسية، التي تتألف عادة من أعضاء طرق صوفية مختلفة ومسلمين شماليين من غير العرب، عن العملية السياسية وعملية صياغة السياسات القومية. ورغم أن الدستور الوطني المؤقت ودستور جنوب السودان يحظران بشكل صريح التمييز على أساس الدين بالنسبة للمرشحين لمناصب في سلك الخدمة المدنية القومية، كانت عملية الاختيار تمنح أعضاء الحزب ومؤيديه معاملة تفضيلية.

وقد أقر رجال الدين المسيحيون بأنهم يحجمون عادة عن التطرق إلى الأمور السياسية أو غيرها من المواضيع الحساسة في مواعظهم. كما تجنب بعض الأئمة المسلمين هم أيضاً المواضيع السياسية في خطبهم. ولم يكن يبدو أن حكومة جنوب السودان تراقب النشاطات الدينية في الكنائس والمساجد في الجنوب.

ظلت معاداة السامية شائعة في وسائل الإعلام الرسمية وفي بيانات وتصريحات المسؤولين في حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

الكثير من المسيحيين الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال نازحون اقتصاديون ويخضعون للتمييز الاجتماعي والتعليمي كما يواجهون تمييزاً ضدهم في مجال التوظيف.

انتهاكات الحرية الدينية

في 27 آذار/مارس، 2009، قاد مسؤولون محليون في قرية شات في جبال النوبة، على ما زُعم، مجموعة من الغوغاء قامت بهدم مبنى تستخدمه الكنيسة البروتستانتية المشيخية وكنيسة المسيح السودانية. وأفادت التقارير بأن الهجوم كان رداً على قرار محكمة الجنايات الدولية ملاحقة الرئيس [عمر] البشير قضائيا.

وفي 1 شباط/فبراير، 2009، طردت مفوضية الشؤون الإنسانية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية منظمة "ثرست نو مور" الأميركية غير الحكومية من دار فور على أساس أنها ليست منظمة مساعدة إنسانية حقيقية. واتهمت السلطات المنظمة غير الحكومية بالقيام بنشاطات تنصير بين المسلمين في دار فور، الأمر الذي يحظره القانون. وادعت سلطات مفوضية الشؤون الإنسانية، كدليل يثبت اتهاماتها، أن مكاتب منظمة ثرست نو مور في الفاشر كانت تحتوي على 3400 نسخة باللغة العربية من الكتاب المقدس.

أفادت الأمم المتحدة بأن التوتر بين المسلمين والمسيحيين في جنوب كردفان وصل درجة الغليان في شباط/فبراير 2009 عندما هدد اثنان من الأعضاء المحليين في قوات الدفاع الشعبي المحالفة لحزب المؤتمر الوطني بقتل زعيم ديني محلي في الكنيسة المشيخية. وفي 1 آذار/مارس، 2009، أوقف أعضاء في قوات الدفاع الشعبي مراسم قداس في كنيسة وهددوا بمزيد من التخريب عقب كسرهم الصليب المرفوع على سطح الكنيسة. وفي 7 آذار/مارس، قام مخربون بإشعال حريق في الكنيسة المشيخية في شط مزاريق، وفي 21 آذار/مارس وقع هجوم مماثل على كنيسة كاثوليكية في شط دمام. وقال زعماء الكنائس للأمم المتحدة إن شرطة كادوغلي لم تتخذ أي إجراءات للتحقيق في الجرائم. وفي 29 آذار/مارس عقد مجلس ولاية جنوب كردفان التشريعي، عقب قتال بين قوات الدفاع الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، جلسة خاصة لمعالجة أمر التوتر الديني والإثني المتعاظم في المنطقة.

لا يتمحور النزاع المستمر بين المليشيات العربية المسلمة (الجنجاويد) التي تدعمها الحكومة والمتمردين المسلمين غير العرب حول الاختلافات الدينية وإنما حول قضايا سياسية واقتصادية وإثنية.

الإكراه على تغيير الدين

لم ترد أي تقارير عن عمليات إكراه على تغيير الدين، بما في ذلك بالنسبة للمواطنين الأميركيين القصر أو الذين تم اختطافهم أو إخراجهم من الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية أو الذين لم يسمح بإعادتهم إلى الولايات المتحدة. إلا أن هناك ضغطاً اجتماعياً كبيراً على غير المسلمين في الشمال للتحول عن دياناتهم واعتناق الإسلام.

التحسن والتطورات الإيجابية في مجال احترام الحرية الدينية

لم تقم الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بانتهاكات خطيرة للحرية الدينية.

وعلى عكس ما كان يحدث في فترات التقارير السابقة، أفادت الكنائس المسيحية الموجودة في الشمال بأنها كانت تقيم الطقوس الدينية والاحتفالات الضخمة بالأعياد الدينية بشكل منتظم بدون أي تدخل حكومي.

القسم الثالث: مدى الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

وردت بعض التقارير بوجود تمييز وسوء معاملة من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني والعقيدة أو ممارسة الشعائر؛ وظل التحيز الديني منتشراً في جميع أنحاء البلد. وواجه مسلمو الشمال الذين أبدوا اهتماماً بالمسيحية أو اعتنقوا المسيحية ضغطاً مجتمعياً كبيراً للتخلي عنها.

وواصل بعض الجامعات تشجيعه الطلبة على الضغط على الإناث لارتداء الحجاب في الصفوف، رغم أن الضغط الاجتماعي على النساء للتحجب خارج المنزل تقلص بشكل عام في الشمال.

أعدمت الحكومة في نيسان/أبريل 2009 ثمانية أشخاص لضلوعهم في جريمة اغتيال محمد طه، رئيس التحرير الشيعي لصحيفة الوفاق اليومية الذي نشر مقالاً مثيراً للجدل حول أصل النبي محمد. وقد اغتيل في أيلول/سبتمبر 2006.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

شجعت الحكومة الأميركية على احترام الحرية الدينية في مباحثاتها مع حكومة الوحدة الوطنية وحثت الحكومة على الوفاء بتعهدها تأمين الحرية الدينية في اتفاقية السلام الشامل وفي الدستور الوطني المؤقت. وأوضحت الحكومة الأميركية أن احترام الحرية الدينية حاسم الأهمية لتحسن العلاقات بين البلدين.

وقد اجتمع المسؤولون في سفارة الولايات المتحدة بشكل منتظم مع زعماء مجموعات مسيحية ومسلمة في الخرطوم وجوبا، وفي أماكن أخرى، مشيرين إلى أهمية التسامح الديني ومدى اهتمام وقلق الولايات المتحدة.

ما فتئ وزراء خارجية الولايات المتحدة يصنفون السودان سنوياً بلداً يثير قلقاً خاصاً بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لارتكابه انتهاكات خطيرة بشكل خاص للحرية الدينية أو إجازته انتهاكات خطيرة لها. وقد كان أحدث تصنيف في 16 كانون الثاني/يناير، 2009. وقد حددت وزيرة الخارجية، كإجراء [عقابي] بموجب قانون الحرية الدينية الدولية، استخدام الخطاب الأميركي والتصريحات الأميركية وتصويت الولايات المتحدة [في المحافل الدولية] لمعارضة تقديم أي قرض للسودان أو أي استخدام آخر لأموال المؤسسات المالية الدولية للسودان، بما يتساوق مع المادة 1621 من قانون المؤسسات المالية الدولية، وفقاً للمادة 402 (سي)(5) من القانون.